مجلة أضواء

العدد الثامن والأربعون
نيسان / 2014

تصدر عن
مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الثامن والأربعون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	أصالة البراءة وأصالة الاحتياط بين الخوئي والصدر	بهاء النجار	مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية	3
2	التعطيش والتغريق.. سلاح داعش الجديد في العراق	ماجد حاتمي	الدعوة	5
3	كشف الحقائق عن الإرهاب يحصن المواطن منه	راسم قاسم	الأستقامة	8
4	الانتخابات الحرة والنزيهة لا توجد إلّا في بطون الكتب	حيدر الفلوجي	شبكة اخبار الناصرية	10
5	هل العراق اليوم يوغسلافيا عام 1990؟	عبدالغني علي يحيى	البغدادية نيوز	13
6	لا منافسة للورقة الطائفية في انتخابات العراق	ماجد احمد السامرائي	احرار العراق	17
7	نعم.. بايدن كان على خطأ	دوغلاس اوفانت	المسلة	20
8	اقرار الميزانية الان جريمة مركبة	سمير اسطيفو شبلا	بوابة نركال	23

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أصالة البراءة وأصالة الاحتياط بين الخوئي والصدر[1]

محتويات العدد

أنا لست حوزوياً حتى أبحث في هذه المسائل ولكني مطّلع على بعض الجوانب من هذا الموضوع فليعذرني الإخوة أصحاب الاختصاص إذا كانت هناك هفوات أو نقائص أو خلل وليصححوا لي الخطأ حتى يكون الموضوعاً كاملاً نافعاً مفيداً .

وانقدحت في ذهني بعض الأفكار أردت أن أسطرها بمناسبة ذكرى استشهاد السيد محمد باقر الصدر قدس سره الشريف الذي لم يُحتفى بذكراه - خصوصاً هذه السنة – لا على المستوى الحوزوي ولا على المستوى السياسي ولا على المستوى الإعلامي بشكل يليق بمكانة هذا العظيم ووفاء لعطائه ودمائه وروحه التي زُهِقت من أجل الدين وإحيائه في نفوسنا كي نسعد في الدنيا والآخرة .

في البداية هذا المصطلحان (أصالة البراءة وأصالة الاحتياط) هما مصطلحان أصوليان اعتمد المصطلح الأول السيد الخوئي أما الثاني فتبناه السيد محمد باقر الصدر ، ومعنى كل منهما :

أصالة البراءة : هو أن أصل كل شيء – من حيث التكليف الشرعي – هو براءة المكلف منه حتى يثبت بنص شرعي (آية أو حديث) وجوبه أو حرمته.

أصالة الاحتياط : هو أن أصل كل شيء – من حيث التكليف الشرعي – هو إشغال ذمة المكلف حتى يثبت بنص شرعي (آية أو حديث) براءته .

من هذين المصلحين والأسس التي بنيا عليها نجد فرقاً بين منهجين لا فرقاً فقط في المصطلحات والتعاريف ، وهذا الفرق لا يعني أننا إذا اقتنعنا أو تبنينا منهجاً فإن الآخر في أسفل درك من النار - والعياذ بالله – كما يفعل البعض ، وإنما أن لكل قناعته الخاصة المبرئة أمام الله سبحانه وتعالى ، وكلا العالمين هم علمان من أعلام هذه الأمة وهذه الطائفة ولكل منهما فضل على الأمة يتناسب مع عطائهما لها . ولكننا نريد أن ندرس ونناقش – تحليلاً – كيف استفاد السيد الصدر من النظرية الثانية (أصالة الاحتياط) من خلال قراءة للواقع .

إن نهج السيد الصدر – صاحب الذكرى - كما يعرفه القاصي والداني هو نهج الإصلاح والعطاء وبذل ما في الوسع لإصلاح هذه الأمة ونكران الذات كي يربي المجتمع ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، هذا النهج المعروف والمشهود له من قبل الجميع جاء نتيجة شعور بالمسؤولية ربما مفرط ، وشعور بالتقصير أمام الله سبحانه وتعالى بحيث يرى نفسه محملاً بالتكاليف الشرعية لأنه عبد لله وهذا واجبه وغاية خلقه إلا ما ثبت غير ذلك فذلك ترخيص ولطف من

[1] بهاء النجار- مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الباري عز وجل ، فانعكس ذلك الشعور على آرائه الأصولية وبالتالي الفقهية فتولدت عنده هذه القاعدة (قاعدة أصالة الاحتياط) .
لا بل لم يقف عند الحدود الأصولية والفقهية بل طبق هذه القاعدة في باقي نشاطاته النظرية والعملية ، فتبنى مواجهة الفكر الماركسي الشيوعي بنفسه من خلال كتبه التي هزت المكتبة العلمية الإسلامية مثل (فلسفتنا) و (اقتصادنا) ، وتبنى مواجهة الانحراف الديني فأصدر عدة محاضرات حول حب الدنيا ، واعتبر أن من مسؤوليته أن يصلح الحوزة ومناهجها لا أن ينتظر آية أو حديث – إن لم يوجد نص حول ذلك – لتأمره ، نعم يمكن أن يوقف إصلاحه للحوزة إذا كان هناك نص شرعي يمنعه من ذلك – وهذا طبعاً أمر غير مقنع – لأن مبناه الإنساني والأخلاقي يرى أن من واجبه أن يصلح الوضع القائم وفي شتى المجالات ما دام لا يوجد نص شرعي يمنعه من ذلك .
لم يقف السيد الصدر عند الجانب النظري بل انتقل الى أرض الواقع فقد رأى أن من واجبه أن يسد الفراغ السياسي بحزب إسلامي كي يتحرك ليمثل الإسلام والمتدينين وأن لا يترك الساحة فارغة من الإسلاميين لصالح العلمانيين والشيوعيين والإلحاديين .
كما قاوم النظام الصدامي وكشف حقده على الدين وانحرافه الفكري والسياسي من خلال خطاباته ومحاضراته بل وتحداه وجهاً لوجه ورفض كل شيء يمكن أن يقربه أو يرطب الأجواء مع النظام الدكتاتوري ، ورأى أن من واجبه أن يريق دمه كي تتحرك الأمة وتعي واجبها الديني والوطني ، ولم ينتظر أن يجد آية أو رواية لتوجب عليه هذا التحرك .
إن السيد الشهيد الصدر الأول وجد أن النظرية الأخرى (نظرية أصالة البراءة) لا تتماشي وفطرته وتربيته وأخلاقه لأنها تساعد على التقاعس والتكاسل ، فلو فرضنا أنه لم يصل حكم من أحكام الدين - لتقصير أو قصور في العصور الماضية - لكان المكلف بريء الذمة أمام الله سبحانه وتعالى وبالتالي لا عليه شيء واجب أو مستحب ولا محرم ولا مكروه فتكون حياته فارغة تائهة خالية من الارتباط الروحي بالله عز وجل .
بينما النظرية التي آمن بها السيد الصدر وأسس لها - وهي (نظرية أصالة الاحتياط) – تحفز على السعي المستمر لتأدية الواجب الإلهي بحيث لا يرى طعماً للراحة وإلا أصبح مقصراً أمام خالقه ، وهذا ما تؤكده النظم الأخلاقية التي جاء بها النبي الخاتم محمد صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام ، فنجد الاعتراف الدائم بالتقصير من لدن المعصومين صلوات ربي عليهم أجمعين يتناغم مع نظرية السيد الصدر (نظرية أصالة الاحتياط) ، فهذه النظرية تشعر المكلف بأن المسؤولية الملقاة على عاتقه كبيرة ولا يمكن أن تنتهي ، وبمجرد الخلود الى الراحة فهذا يستوجب الاستغفار وفق نظرية السيد الصدر ومنهج المعصومين عليهم السلام .
إن من يريد أن يسير على نهج السيد الصدر الأول عليه تطبيق هذه النظرية (نظرية أصالة الاحتياط) بحذافيرها على نفسه كي يصل الى ما وصل إليه السيد الصدر من الإصلاح والرقي والاستشهاد في سبيل الله . أما من يدّعي انتماءه للسيد الصدر فعليه أن يفكر ويسأل نفسه هل طبق هذه النظرية على نفسه كما فعل ذلك السيد قدس سره ؟!

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

التعطيش والتغريق.. سلاح داعش الجديد في العراق[2]

محتويات العدد

الرفض الشعبي العراقي لداعش ودعمه للقوات الأمنية.

أقدم تنظيم داعش الإرهابي على ارتكاب جريمة كبرى لم يسبق أن شهد لها التاريخ المعاصر للعراق والمنطقة مثيلاً، عندما قام بقطع مياه نهر الفرات في سدة الثرثار الواقعة شمال الفلوجة، عن وسط وجنوب العراق، وهو ما ينذر بوقوع كارثة إنسانية وبيئية رهيبة خلال الأيام القليلة القادمة.

الأبعاد الكارثية لهذه الجريمة الكبرى أخذت تتوضح مع انخفاض منسوب المياه في نهر الفرات، الذي يعتبر عصب الحياة لتسع محافظات في وسط وجنوب العراق بينها محافظات الحلة وكربلاء والنجف والديوانية والسماوة، حيث أعلنت وزارة الكهرباء، عن توقف محطة سدة الهندية بالكامل بعد انخفاض منسوب المياه في نهر الفرات، مؤكدة أن استمرار الانخفاض في منسوب المياه سيؤدي إلى توقف محطة المسيب بالكامل أيضاً، وهو ما يعنى توقف العمل في المستشفيات والمراكز الصحية والمعامل والجامعات والدوائر ومحطات تعبأة الوقود.

أما توقف محطات توزيع مياه الشفة عن ضخ المياه إلى منازل المواطنين وباقي المرافق الأخرى، يعتبر الجانب الأكثر خطورة لهذه الجريمة، لأنه يتصل مباشرة مع حياة الملايين من العراقيين الذين يعيشون على جانبي الفرات في وسط وجنوب العراق.

الأمر الذي يزيد من وقع هذه الجريمة هو أن الجريمة تأتي في موسم زراعي بالغ الحساسية، حيث تحتاج الزراعة حالياً لعملية الري الأخيرة قبل فترة الحصاد، الأمر الذي سيؤدي إلى تلف المحاصيل الزراعية وبالتالي توجيه ضربة قاسية للقطاع الزراعي العراقي والاقتصاد العراقي بشكل عام، وتهديد حياة الملايين من المزارعين الذين يعيشون على عوائد بيع محاصيلهم الزراعية.

أما في الجانب البيئي، فإن المناطق الوسطى والجنوبية من العراق مهددة بكارثة بيئية خطيرة، ففي حال تدنى منسوب مياه الفرات أكثر مما هو عليه الآن، فإن كثافة السموم الموجودة في مياه النهر ستزداد، وهي سموم من بقايا الأسمدة الكيمائية التي تستخدم في الزراعة والتي تجرفها المياه عادة إلى النهر، وهو ما يهدد الحياة المائية والثروة السمكية، كما ستكون مياه الشرب ملوثة أيضاً وتهدد حياة الملايين من العراقيين.

[2] ماجد حاتمي - الدعوة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

اللافت أن تنظيم داعش الإرهابي، الذي يدعي الدفاع عن أهل السنة في العراق، حكم بالموت مسبقاً على أهالي مدينة الفلوجة ومدن محافظة الأنبار، فالمعروف أن سدة الثرثار هي سدة لتنظيم المياه، وفي حال سد بواباتها فإن منسوب المياه سيرتفع خلف السدة، وهو ما سيؤدي إلى غرق الأراضي المحيطة بها، حيث تحدثت بعض التقارير عن غرق قرية زوبع القريبة من السدة ونزوح العوائل منها، هذا بالإضافة إلى احتمال انهيار السد نفسه، بسبب المياه المتجمعه في خزانه والتي تجاوزت نسبتها حتى نسبة المياه التي تجمعت خلف السدة خلال فيضانات عام 1988.

ما ذكرناه هو جانب يسير من أبعاد جريمة داعش ضد العراق والعراقيين، ولكن السؤال المهم الذي يطرح نفسه بقوه هو: ما الذي مكن تنظيم إرهابي أن يتحكم بهذا الشكل المرعب بحياة الملايين من العراقيين؟ ، وأين كان قادة العراق عندما كانت داعش تخطط لهذه الجريمة الكبرى؟، ولماذا انتظرت الحكومة العراقية ومنذ أكثر من أربعة أشهر دون أن تقدم على شيء، وهي ترى داعش تعزز تواجدها في الفلوجة والأنبار وتشتري الذمم هناك تارة بالمال وتارة بالإرعاب، وتفجر في بغداد وتزهق أرواح العراقيين بمعدل ألف شهيد في كل شهر؟.

إذا كانت بعض الجهات السياسية ولأغراض معروفة، وقفت في وجه الحكومة ومنعتها من اتخاذ تدابير أمنية تطهر الأنبار من القاعدة وداعش والصداميين، تحت ذريعة أن ما يحدث بالأنبار احتجاجات سلمية، وألصقت لاصق القمع والتنكيل وتكميم الأفواه والطائفية والتحريض ضد عشائر وأهالي الأنبار، بكل إجراء أمني يمكن أن تقوم به الحكومة العراقية لإعادة الأمن والهدوء إلى غرب العراق.. ترى بعد جريمة داعش الأخيرة التي تهدد العراق كوجود وتحكم على العراقيين بالفناء، يمكن أن تستمع الحكومة مرة أخرى لمثل تلك الأصوات؟، ألم يتضح أن ما حدث في الأنبار والفلوجة قبل اليوم، ليس من فعل عشائر الأنبار الأصلاء ولا من فعل أهلها النجباء، بل هي من أفعال زمر إرهابية تسللت إلى العراق بدعم من دول يعرفها العراقيون جيداً، تريد الخراب والدمار للعراق وإعادته إلى عصور الدكتاتورية والظلام؟، هل من فعل عشائر الأنبار أن تقطع الماء على إخوتها في الوسط والجنوب؟ ، هل من فعل عشائر الأنبار أن يتم إغراق مدن الأنبار ذاتها وتهجير أهاليها؟.

لقد آن الأوان للحكومة العراقية أن تضرب بيد من حديد دون أن تصغي لأي صوت كان مهما كان مرتفعا، فمثل هذه الأصوات هي أصوات بوم تنعب لخراب العراق، فلايهمها إن عطشت كربلاء أو غرقت الفلوجة، فهذه الأصوات ستبقى تنعب وتنعق مهما كان فعل الحكومة العراقية، المهم هو ضرب العراق والعراقيين، شيعة وسنة، والعملية السياسية، وإدخال العراق في نفق مظلم لايخرج منه إلا وهو مشتت مفتت.

إن على الحكومة العراقية، أن تعرف، وهي تعرف بالتأكيد، أن جيوشاً جرارة تتصارع، ودولاً كبرى تتنازع، وأحكاماً عرفية تعلن، وحالات طوارىء تفرض، ومحاكم تقام، وأحكام تنفذ، في دول العالم المختلفة، ولا استثناء في ذلك بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، بسبب تهديدات تتعرض لها، وهي تهديدات لا تقاس بالمرة بالتهديد الذي تشكله جريمة داعش على العراق والعراقيين.

على الحكومة العراقية أن تعرف، وهي بالتأكيد تعرف، أن من أهم صفات القائد أن يكون قوياً مقداماً، فهذه الصفة هي من أهم الصفات التي يجب أن تتوفر في أي قائد، فلو اتصف قائد ما

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

بكل صفات النزاهة والحكمة والأمانة، دون القوة، لن تنفعه هذه الصفات بشيء، ترى ماذا ستنفع قوة قادة العراق إذا لم تتجسد اليوم على الأرض لدفع الموت عن ملايين العراقيين؟.
رغم كل ما قيل عن أهداف داعش من وراء تعطيش وتغريق العراقيين، مثل رفع الحصار عن الفلوجة وفشل داعش من التعرض لبغداد، وضرب الانتخابات وتعطيلها بعد أن أخذت تتكثف أهمية فكرة تشكيل حكومة الأغلبية السياسية بعد الانتخابات، إلا أن هناك من يؤكد على هدف في غاية الأهمية تسعى داعش لتحقيقه من وراء هذه الجريمة، وهو إظهار العراق للعالم أجمع كدولة فاشلة لاتستطيع حماية الملايين من شعبها من موت مؤكد، وهو هدف على الحكومة العراقية أن تتوقف أمامه كثيرا.
إن على العراقيين جميعاً، شيعة وسنة ومسيحيين، أن يقولوا للأدعياء من داعش وبصوت واحد: إرحلوا عنا، لن نكون لكم عبيدا، ولن تشتتوا جمعنا، ولن تفتتوا أرضنا، حتى لو استخدمتم أقذر الأسلحة كسلاح التعطيش والتغريق، فنحن أبناء حفيد المصطفى (ص) الذي وقف وحيداً عطشاناً على ضفاف الفرات، الذي تريدون تجفيفه اليوم، وهو يخاطب جيش الجهل والعبودية " ألا وإن الدعي بن الدعي قد ركز بين اثنتين بين السلة والذلة وهيهات منا الذلة يأبى الله لنا ذلك، ورسوله والمؤمنون، وحجور طابت وطهرت، وأنوف حمية، ونفوس أبية من أن نؤثر طاعة اللئام، على مصارع الكرام".

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

كشف الحقائق عن الإرهاب يحصن المواطن منه[3]..

محتويات العدد

لا ادري لماذا تخبيء الحكومة اسرار المجرمين وطرق قيامهم بجرائمهم عن الملأ والتحجج دائما هو لضرورة سرية التحقيق ولكن السر يبقى مطويا الى الابد مما يشجع الارهابيون بمعاودة افعالهم الشائنة ان كشف المجرمين له ابعاد اجتماعية واخلاقية تساعد في تقليل السير في هذا النهج الاجرامي لما له من مردودات اخلاقية فعندما يكشف مجرم امام الشعب سيكون لسمعته وسمعة عائلته الاثر الكبير لان العائلة والعشيرة ستشعر بالخجل والمهانة جراء فعل هذا المجرم الذي ينتمي اليها وستكون اوضاعهم صعبة امام الاعراف الاخلاقية والاجتماعية ومن هنا وهذا جانب واحد يدعو السلطات الى كشف المجرمين امام الراي العام ففي كل أسبوع تقريباً تعلن السلطات الأمنية عن إلقاء القبض على مجموعات إرهابية وعصابات اجرامية، وبخاصة تلك المسؤولة عن هجمات أو تفجيرات منفردة أو سلسلة هجمات، لكن في مرات نادرة تعرض علينا هذه السلطات التفاصيل الضرورية التي تساعد في تحصين المجتمع ضد الإرهاب وأعمال الجريمة المنظمة، فثمة عملية تعتيم غريبة تجري في هذا الشأن. هذا التعتيم هو جزء من عملية واسعة لا تسمح للرأي العام بالاطلاع على هذه التفاصيل عبر وسائل الإعلام، فحرية تدفّق المعلومات في هذا المجال وغيره مقيدة عملياً. وجرت شرعنة هذا التقييد في قانون حقوق الصحفيين الذي شُرّع في العام الماضي وكان في حقيقته قانوناً لحماية الحكومة وأجهزتها ومؤسساتها من حق الصحفيين في الوصول الحر الى المعلومات وحقهم في بث هذه المعلومات أيضاً.ففي بريطانيا ، وكذا الحال في سائر البلدان الأوروبية وامريكا ، ما تكاد تقع جريمة عادية أو إرهابية حتى يتلقى الجمهور كل التفاصيل المتعلقة بها بما فيها مكان وقوع الجريمة ووقتها وشهادات الشهود العيان إن وجدوا والصورة الحقيقية أو المتخيلة للجاني.. ولاحقاً تقدم محطات التلفزيون والصحف برامج وتحقيقات تكشف فيها تفاصيل الجريمة ودوافعها وعواقبها، فيتعلم الناس الطرق والوسائط التي يستخدمها المجرمون لتنفيذ جرائمهم لكي يكون المجتمع على دراية تامة بما حدث ومستعداً للحؤول دون وقوع جرائم مماثلة ومتمكناً من التعاون مع سلطات الدولة لمواجهة المجرمين وملاحقتهم. أما عندنا فان الجرائم، على كثرتها المفرطة، تعامل معاملة أسرار مقدسة ، إذ تُفرض أسوار هائلة عليها وبخاصة الجرائم الإرهابية، إلا في ما ندر وبدوافع سياسية في الغالب، فلا يقول أحد لنا كيف حدث ما حدث و كيف نفذ الإرهابيون جريمتهم ومن أين جاءوا بالأسلحة والذخائر وكيف نقلوها

[3] راسم قاسم - الأستقامة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

و كيف مرت بنقاط التفتيش التي تحاصر الأحياء والشوارع والناس؟ وأجهزة الإعلام هي الأخرى لا تحصل على المعلومة بسبب هذه السرية على الأرجح لئلا تتابع ما يحدث بالتفاصيل الكاملة، فيبقى الفاعلون مجهولون والفعل نفسه مجهولاً بدرجة كبيرة.. حتى الضحايا الاحياء من مصابين وأصحاب ممتلكات متضررة لا يبالي أحد بهم وبمصائرهم، فتفوت فرص كبيرة لتوعية الناس بالآليات التي يعمل بها الإرهابيون وللتعبئة ضد الإرهاب ومن أجل انخراط المجتمع الى جانب الدولة في مكافحة الجرائم الإرهابية والعادية بدلاً من الأغاني الهابطة وبرامج الحوارات السخيفة التي يعجّ بها فضاؤنا التلفزيوني، بوسع محطات التلفزيون أن تقدم كل ليلة واحدة من الحكايات المأساوية للإرهاب فتهز المجتمع بأسره وتستحوذ على انتباهه كما المسلسلات التركية أو المصرية أو السورية، فمن يقنع مسئولينا ، بأنهم بإستراتيجيهم هذه الخاطئة التي يعملون بها إنما يقدمون خدمات كبرى للإرهابيين والمجرمين بعدم الكشف عنهم وعن تفاصيل جرائمهم المروعة ومتى يدرك المسئولين هذه الحقائق وانهم بعملهم الحالي انما يسلكون نفس سلوك الحكم الشمولي المقبور الذي كان يخفي الحقائق عن الناس لانه كان هو المعادي للشعب ولذلك يخفي جرائمه بدقة واصرار .

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الانتخابات الحرة والنزيهة لا توجد إلّا في بطون الكتب[4]

محتويات العدد

ان تجربة الانتخابات العراقية بعيد سقوط طاغية العراق في عام 2006م، قد لاقت اهتماماً كبيراً وواسعاً من قبل الجماهير التي كانت متعطشةً لحكومة تمثلها لتحقق لها طموحها وتطلعاتها.
حيث عاشت الجماهير العراقية في ظل الطاغية المجرم لفترة من الزمن تجاوزت الثلاثة عقود، ولم تجني تلك الجماهير من تلك العقود سوى الويلات والآهات، والسجون والمعتقلات، والحروب والسجالات، وغيرها... ثم عاشت الجماهير بعد سقوط النظام البائد وهي تنظر بروح الأمل للتجربة الديمقراطية الجديدة في عراق النهرين، او في العراق الجديد عراق الديمقراطية.
وفي تصوري ان الديمقراطية المستوردة من الخارج وهي التي دخلت الى العراق بمشروع أمريكي غربي لا يُراد منها إلّا تمزيق العراق وتشتيت ابنائه وتقتيلهم بواسطة أو بأُخرى، والمشهد الذي نراه اليوم في العراق الجديد وما نراه في كل يوم ما هو إلّا دليل على ذلك، وهو كالتالي: (تفجيرات يومية، تفخيخ السيارات وغيرها، القتل على الهوية في بعض المناطق، عبوات ناسفة، اغتيالات بالمسدسات كاتمة الصوت، عصابات اجرامية، حكومة تغض النظر عن المجرمين والسرّاق بدواعي حزبية، أو بدواعي اخرى، منها هو ان بعض المسؤولين السيئين هم من الذين تابوا من جرائمهم القديمة(ومن الطبيعي ان التوبة من دون عقوبة يُعد لهم تكريم، لأولئك الذين تلطخت أيديهم بالدماء) ، فيكف يكون البعثي السابق والذي كان مجرماً في زمن حكم البعثيين، وإذا بنا نجده مسؤولاً أمنيّاً في العراق الجديد؟ وما هي النتائج التي تتلقاها الجماهير من مسؤول مجرم ؟
ولا ادري بأي حق يُعيّن المجرمون والقتلة ليكونوا ذوا سلطة على رقاب الجماهير التي انتفضت ضد الظلم ايام حكم الطاغية، وبأيّ عذرٍ شرعي وأخلاقي وقانوني تتم عملية استرجاع المجرمين الى مناصبهم القديمة ؟ ومن المسؤول عن إراقة الدماء التي تُراق يومياً؟ ان ذلك كله يعد من الخروقات الأمنية التي يدفع ثمنها شعبنا المسكين، وذلك من خلال تصديه لتلك المفخخات من خلال تناثر اشلائه في كل يوم ناهيك عن حالات السرقة والفساد الإداري وغير الاداري.
اما موضوع الانتخابات الحرة، فهي ألعوبة اخرى قد انطلت على أبناء شعبنا المسكين، حيث اننا وجدنا العملية الانتخابية نفسها فيها اشكال وذلك لأسباب كثيرة منها انها قد تخللها التزوير،

[4] حيدر الفلوجي – شبكة اخبار الناصرية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ومحاربة الكتل فيما بينها يعطي دلالات مبهمة، واتهام بعضها للبعض الاخر هو خير دليل على فشل أولئك النواب، وألّا ما معنى تغيّب النواب في الاجتماعات التي تنعقد اذا كان القرار الذي يُراد ان يُصَوّت عليه يعود بمنفعة للشعب والجماهير؟ وما معنى اكتمال ذلك النصاب (اي عدد الاعضاء) اذا كانت القرارات التي تتخذ ويُصَوّت عليها تعود بالنفع الى المصالح الشخصية للكتل والنواب ؟.

وما معنى تأخير ميزانية البلد الذي تتوقف عليها حياة الملايين من الجماهير؟

ان الخلل في العملية الانتخابية هي كثيرة منها:

1-اذا حصل زعيم او اي نائب من الكتلة على أصوات كثيرة تفيض عن حاجته لنيل مقعد برلماني، فهو يحق له ان يعطي المتبقي من أصواته للشخص الذي لم يحصل على أصوات كافية لكي يكون نائباً، وهذا يعني ان النائب الجديد وهو النائب الذي عيّنه رئيس كتلته من خلال إعطائه لمجموعة من الأصوات ليكون اما نائباً ممثلاً عن الشعب في البرلمان، واما ان يكون ذا منصب مهم في الدولة وهو يُسلّط على رقاب الجماهير، ثم تعود الحالة القديمة من جديد.

فالمعيّن هو أصلاً لا يُمثل الشعب لأنّ الشعب لم يختاره. والسؤال هو : كيف تتم عملية تنصيب ممثلاً للشعب بالوقت الذي نجد فيه ان الشعب قال كلمته وهي عدم انتخاب س من الناس، ثم بعد فترة تتفاجىء الجماهير بوجود س من الناس مسؤولاً كبيراً. ....

2- اذا لم يصوّت الناخبون بنسبة اقل من نصف عددهم، فإن الانتخابات تُعَدُّ باطلة، لأنه سيُصار حكم الأقلية على الأكثرية، وأظن انّ ذلك حدث في الانتخابات الماضية، والمشكلة التي تعاني منها الجماهير هي عدم امتلاكها القدرة على تقصي الحقائق من صحة نتائج الانتخابات من جهة، ومن نسبة المصوتين بالقياس الى أعدادهم من جهة اخرى.

3- هنالك نوّاباً يفرضون على مجلس النواب من دون ان تجري عليهم قواعد الانتخابات ويكون هؤلاء في مجلس النواب ممثلين للشعب من دون ان ينتخبهم احد بدواعي فرضتها القوانين اللاشرعية، فكيف يكون ممثل الشعب وهو غير معروف عند الشعب ولم ينتخبه احد؟

4- ان قواعد الديمقراطية التي جاء بها الغرب الى بلد مسلم مثل العراق لم تُعد هي الأمل في الحكم، وسوف لن تكون حركة تغييرية ولا تصحيحية مالم تتغير تلك القوانين من جذورها .

5- جرى الحديث وانتشر عند أبناء الشعب العراقي اليوم، ما مفاده هو : ان أقصر الطرق التي تؤدي بالإنسان لبلوغ الثروة، هو الفوز في الانتخابات التشريعية في مجلس النواب، ولذلك اننا نجد الكثيرين من الناس يتكالبون على ترشيح أنفسهم بغية الحصول على تلك الثروة، وهي التي يحصلون عليها بأقصر الطرق وأسهلها بواسطة فوزهم بالانتخابات.

6- لو قمنا بعملية مقارنة بين المرشح الاوروبي والمرشح العراقي من حيث عرض كل مرشح لبرنامجه الانتخابي، لوجدنا ان هناك فارقاً شاسعاً بينهما، فالمرشح الغربي يحمل برنامجه الانتخابي على عاتقه موضحاً لأبناء شعبه كل تفاصيل حملته الانتخابية ومشروعه الانتخابي، وهذا مالا نجده عند المرشح العراقي، والذي لا نجد عند الكثير منهم ايَّ مشروع لديه في حملته الانتخابية، سوى انه يحمل عنواناً وهو عبارة عن :(اسم المرشح، رقمه، الكتلة التي ينتمي اليها) ، ماهو مشروعه ؟ وما هو مخططه اذا فاز؟ وما هي وعوده المخطوطة تجاه ناخبيه؟ ، وربما يكون مشروعه قد اختزل بعنوان الكتلة التي ينتمي اليها من ناحية ، ومن ناحية اخرى

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

فإنه يكتسب دعمه من قبل عشيرته وعلاقاته الاجتماعية وثقته ومشروعيته من خلال العلاقات ، وربما يذهب بعضهم لتحقيق فوزه بالانتخابات بطرق ليست بمشروعة، عن طريق بذل المال والرشوة لتحصيل اكبر عدد من الأصوات للوصول الى مجلس النواب، وهذه الطريقة هي من اكثر الطرق التي استخدمت في الانتخابات الماضية، ما يعني ان الذي وصل الى مجلس النواب بتلك الطريقة فإنه لا يُعد ممثلاً للشعب لا شرعاً ولا قانوناً ولا اخلاقاً ولا تربية، وبالتالي فان مجلس النواب الذي غالبيته وصل بتلك الطرق فإنه لا يمثل إلّا نفسه، وان الذي يجري اليوم في العراق من مآزق ما هي إلّا نتيجة طبيعية للطرق التي وصل اليها النواب السابقون، ومعنى ذلك ان الديمقراطية الحقيقية التي لا يشوبها خلل ولا خطأ انها لا توجد إلا في بطون الكتب وعند منَظريها ولا يوجد شيء اسمه انتخابات حرة حتى في تلك البلاد التي تدّعي انها بلاد ديموقراطية، وأقول كلمتي التي اشتققتها من احد العراقيين الطيبين وهو يستهزئون بكلمة الديمقراطية انه قال: ان هذه الكلمة لها مدلولها الخاص بالعراق تعني:(دم قراطية) إشارة الى الدماء الي جرت وما زالت تجري بسبب ذلك المشروع الذي يحمل ذلك العنوان= دم + قراطية، وهي على وزن (دماء+ عراقية)

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هل العراق اليوم يوغسلافيا عام 1990؟[5]

محتويات العدد

عن الأوضاع السائدة اليوم في العراق، قال د.روز نوري شاويس نائب رئيس الوزراء العراقي للشؤون الاقتصادية، والمحسوب على الكرد: (ان الظروف الحالية في العراق تشبه ظروف أنهيار يوغسلافيا عام 1990). ما يعني الوجه الآخر لكلامه، ان ليس النظام الحاكم عرضة للأنهيار فحسب بل أن العراق كدولة بدوره مقبل على التمزق والتقسيم.

كلام شاويس ورد في دعوة منه الى الفصائل الكردية لكي تتضامن وتوحد صفوفها لمواجهة التداعيات المحتملة للوضع المتدهور في العراق، وفي لقاء له مع ممثل الأمم المتحدة في العراق نيكولاي ميلادينوف أشار إلى(وضع خطير يسود العراق). ومن الأقوال المنسوبة إليه في الأيام القليلة الماضية تحذيره من تقسيم العراق واندلاع الحرب الأهلية. ولقد سبق كلام وتحذير نائب رئيس الوزراء العراقي المشار اليه، ورود أخبار عن هجوم وشيك أو محتمل وفي المستقبل المنظور لثوار العشائر حسب تسمية العرب السنة لهم، وداعش كما تسميهم الحكومة العراقية على العاصمة العراقية بغداد، وذكرت مصادر خبرية أن اللواء العسكري المكلف بحماية المنطقة الخضراء ببغداد وهي قلب الحكومة ان جاز التشبيه وضع في حالة من الأنذار والتأهب، فيما جرى تسيير دوريات عسكرية مسلحة وبكثافة في الأحياء القريبة أو المحيطة بها مثل احياء: الصالحية والكندي، وتزامناً مع هذا التطور توقع دبلوماسيون (إحتمال شن هجوم على المنطقة الخضراء) ونسبت مصادر خبرية أخرى القول إلى النائب عباس البياتي عن ائتلاف دولة القانون، من أنه دعا أنصاره الى الثبات، من جانبه نفى العميد سعد معن الناطق باسم وزارة الداخلية العراقية الأنباء بشأن الهجوم المتوقع على بغداد. علماً أنه لا يكاد يمر يوم دون ان تتعرض مواقع مدينة وعسكرية فيها إلى هجمات مسلحة بمختلف الاسلحة من سيارات مفخخة وعبوات ناسفة فأسلحة تقليدية أخرى.

والذي يشجع الجماعات المسلحة وهذه تسمية ثالثة لمعارضي الحكومة ولغيرهم، بخوض مغامرة مداهمة بغداد وأقتحامها هو الجو المتوتر الذي يسودها ومعظم المنطقة العربية السنية كذلك، ففي الذكرى الـ80 لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي ورد في بيان للحزب من (أن العراق يعيش في أسوأ حالاته). ولهذا الحزب كما نعلم أراء سديدة.

ووصف النائب عن أئتلاف العراقية حامد المطلك الوضع ببغداد بأنه سيء. ومن التسريبات الخبرية والمعلوماتية الكثيرة نفهم ان القوى المناهضة لنظام الحكم في العراق، ليست مجرد عصابات ضالة جاهلة كما يحلو لبعضهم قوله، أو أرهابية، صحيح ان الأرهاب سيما في الماضي رافق الكثير من عملياتها ولكن لاننسى أنه كان هناك بالمقابل، أرهاب للدولة ولجنود الاحتلال الامريكي أيضاً، ومن المعلومات الدالة على أنها ليست مجرد..الخ

[5] عبدالغني علي يحيى – البغدادية نيوز

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ما قاله الخبير الأمني أحمد الشريفي: (ان المسلحين يقرؤون القدرات العسكرية للجيش العراقي بدقة وأهتمام) وقوله هذا نشر في أكثر من موقع، الأمر الذي نفهم منه، ان علماًء وخبراء من مختلف الاختصاصات العسكرية و الاعلامية والسايكولوجية يخططون بذكاء للعمليات التي تقدم عليها تلك القوى التي أستطاعات ان تخوض حربها في أجواء صعبة ما زالت الرياح لا تشتهي سفنها، إذا أخذنا بالدعم المادي والمعنوي من الغرب والشرق، والهائل طبعاً للحكومة العراقية، لقد تمكنت هذه القوى من الأرتقاء بحربها من حرب العصابات الى حرب جبهوية، ويبدو أنها بعد النجاح الذي أحرزته في محافظة الأنبار واجزاء من محافظات نينوى وصلاح الدين وكركوك وديالى وشمال الحلة وحتى داخل بغداد وحواليها، أن الهدف التالي وربما الأخير، للمسلحين أو ثوار العشائر..الخ من التسميات، وبعد ثباتهم لاكثر من 3 أشهر في حرب جبهوية بالأنبار، هو الوصول الى بغداد، نعم ان كل الوقائع والدلائل تشير إلى أنهم يستعدون للأنتقال إلى بغداد، سيما إذا أخذنا بالأعتبار ان دائرة العمليات المسلحة ضد الحكومة بدأت تتسع في أجزاء واسعة من المحافظات ذات الغالبية السنية والتي تتراوح بين حرب العصابات والحرب الجبهوية، ولا يخامرني الشك أن علي السليمان أمير عشائر الأنبار لم ينطق عن الهوى عندما قال قبل نحو أسبوع من الآن ان (الثورة ستصل الى بغداد، في بحر أسبوعين أو أكثر) يذكر أنه بعد الأيام الأولى من أرتقاء الحرب في الأنبار من (العصابات) الى الجبهوية، ذكر باقر جبر الزبيدي وزير الداخلية العراقي السابق العراقيين بتنبؤات له من ان الأوضاع اذا سارت على هذا المتوال فان المسلحين سيهاجمون بغداد.

صحيح ان الشيعة هم المكون الاجتماعي الاكبر في العراق ولكن هذا لا يعني أنهم معصومون عن السقوط أمام السنة (وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة) والسنة العرب ليسوا أقلية بل مكون أجتماعي كبير وثان من حيث التسلسل في العراق، وبأضافة الكرد الذين في غالبيتهم من السنة، إلى مجموع السنة في العراق، فان حجم السنة والحالة هذه سيكون ضخماً، ثم أن الممارسات التي تمارسها بغداد بحق الكرد والاخذة بالنمو، تجعل من الكرد ينتقلون أو يميلون تلقائياً الى جانب العرب السنة، اذا ظل حكام بغداد في تعنتهم وتصلبهم امام المطالب الكردية، علاوة على هذا فان التأريخ زاخر بالامثلة على غلبة الكيانات الصغيرة على الكيانات الكبيرة حزب البعث الاشتراكي في العراق مثلاً مقارنة بالحزبين الكبيرين: الشيوعي العراقي والديمقراطي الكردستاني في عقد الستينات من القرن الماضي، كان أقل عدداً واقل حجماً و اضيق أنتشاراً من الحزبين المذكورين لكنه تمكن من الوصول الى السلطة مرتين 1963 و 1968 والاستيلاء عليها.

ثمة شكوكاً تساور الجميع عن مقدرة القوات الحكومية العراقية الدفاع عن بغداد. ويتم التعبير عنها، الشكوك، بأشكال مختلفة، فالدكتور صالح المطلك نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الخدمات قال في الأول من نيسان الحالي، من أن لديه القناعة، انه اذا استقال فان القتال يصل إلى بغداد، والدكتور المطلك شخصية سياسية كبيرة وعلى قدر كبير من الذكاء والاعتدال. ثم أن الصورة التي يرسمها الخبراء في مجال السياسة والأقتصاد والمال تعكس مشهداً سوداوياً للوضع القائم في العراق يغري المعارضة المسلحة للأنتقال الى الخطوة التي ذكرناها، أي الاستيلاء على بغداد، فالدكتور أحمد الجلبي رئيس حزب المؤتمر الوطني العراقي، قال عن

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العراق يوم 2014/3/31 من أنه سيدخل أزمة مالية خانقة وخطيرة عام 2017 ولاريب أنه أستند في تنبوئه على الأزمات المالية والأقتصادية الحالية التي لابد وأن تمهد لتلك الأزمة ولأمور اخطر.

أما صحيفة (الأيكونوميست) البريطانية فقد أوردت أرقاماً مخيفة حول هدر المال العام والثروة الوطنية في العراق وقالت، ان ما يهدر من الغاز في العراق سنوياً يعادل ما تستهلكه النمسا منه في السنة الواحدة، في حيت يستورد العراق الغاز من ايران وبأسعار أوروبية عالية مشيرة الى (ضياع مليار قدم مكعب من الغاز يوميا والذي يكبد الصناعات البترو كيمياوية خسائر فادحة)على حد قولها.

ان شروط سقوط بغداد و تقسيم العراق ليس على يد القوى الخارجية بل على يد ابنائها تتجه نحو التكامل والنضوج،فلا يغيب عن بالنا ان الاسباب التى ادت الى سقوط انظمة الحكم،العراقية السابقة ، لها حضور قوي اليوم، فالجيش في معظمه يقاتل خارج العاصمة وفي الماضي كان لانصراف الجيش الى مقاتلة الكرد في الجبال دوره في تحرك قطعات عسكرية للاطاحة بانظمة الحكم. واذا علمنا ان الحرب في كردستان في الماضي كانت من الاسباب الكبيرة وراء سقوط الحكومات العسكرية العراقية، ولو تكن تلك الحكومات تواجه خصوما ذو تأثير مثل الكرد كما لم تكن تواجه اضطرابات و ازمات و فساد كالتي تواجها الحكومة الحالية ، فلا تسى ان الحكومة العراقية في حربها ومنذ سنوات ضد السنة، وكل المؤشرات تقول بأنها تخطط لحرب ثانية ضد الكرد، عليه فان احتمال سقوط بغداد وانهيار العراق سيكون قويا، وبحسب الاحداث، ان المدن العراقية الجنوبية بالأخص وكذلك بغداد تعاني نقصا كبيرا في اعداد افراد القوات المسلحة، لأن اكثرية الجيش تنتشر في الأنبار على وجه الخصوص وفي محافظات سنية اخرى كذلك. وتشكل القوات غير النظامية اي الميليشيات (بدر) و(عصائب الحق)وسوات القوى الصدامية الامامية للنظام والتي حلت محل الجيش في حماية المدن من التشكيلات السنية المسلحة، في وقت كانت القوات غير النظامية في النظم العراقية السابقة مثل: افواج الدفاع المدني الكردية، والجيش الشعبي.. الخ بمثابة حصان خاسر لتلك النظم والتي لم تتمكن من الثبات بوجه حتى الاندفاعات المدنية غير المسلحة. وهكذا نرى ان العراق مقبل على (الفوضى الخلاقة) التي تتطلع المكونات الاجتماعية الرئيسية الى الاستفادة منها سيما العرب السنة والكرد، وتيارات شيعية واسعة ايضاً. وهنالك اكثر من اعتراف بفشل الجيش العراقي في تحقيق النصر في الانبار وفي ساحات القتال الاخرى. من هذه الاعترافات مثلاً ان النائب اسكندر وتوت كان قد أقر بفشل المروحيات الامريكية من نوع (بيل باغ) و(214 (stوعددها 70 مروحية كانت بغداد قد اشترتها من واشنطن، كما قال (ان التجارب اثبتت عدم قدرتها على مواجهة (العدو) والعدو طبعاً هم الثوار السنة.

تأسيساً على ما مر، بوسعنا القول، ان التهديدات القوية الصادرة سواء من المشاركين في الحكم او العملية السياسية أو من الذين لا يشاركون فيه، تستند على الضعف الذي ينتاب النظام الحالي، فالبارزاني مثلاً هدد الحكومة برد لايتوقعه أحد ، في حين هددها الحكيم برد مفاجيء وقوي، وحذا الصدرحذوهما لما هدد برد قوي، اما المعارض السني العربي علي السليمان، فأنه وكما بينا توعد الحكومة بوصول الثورة الى بغداد قريباً جداً. ان تهديدات هؤلاء القادة تنبع

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

اصلاً من مدى الهزال الذي عليه النظام الذي يعاني بشكل يومي من معارك ومصادمات دموية داخلية رهيبة، ومن فساد قل نظيره في العالم.. الخ من مساوئ الامور، كل هذا وغيره يجعلنا نتفق مع د. روز نوري شاويس من ان ظروف عراق اليوم هي ظروف يوغسلافيا عام 1990. يقينا ان الأيام والأسابيع المقبلة في العراق ستكون حبلى بالمفاجئات والأحداث الخطيرة.

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لا منافسة للورقة الطائفية في انتخابات العراق[6]

محتويات العدد

في الثلاثين من هذا الشهر تحدث أول انتخابات عراقية بعد رحيل الاحتلال الذي أسس أول نظام عربي معاصر عبر قوة الاحتلال العسكرية، قام على التقسيم الإثني والعرقي، والذي عانى منه بلد عربي آخر هو لبنان وما زال رغم التعايش السياسي بين الطوائف اللبنانية.

وإذا ما استبعدنا الوصف الديمقراطي للوضع السياسي العراقي وهو ما تحدثنا عنه في مقالتنا الأسبوع الماضي، فإن مجمل ماكنة الانتخابات في شوطها الذي ابتدأ في الأول من أبريل الحالي تشير إلى أنها تشتغل بآليات تخدم مصالح القوى السياسية المهيمنة مع هامش بسيط للكتل الصغيرة الناشئة، والتي ستذوب بعد الانتخابات داخل بطون الحيتان الكبيرة. وإذا كانت الماكنة الانتخابية لأية حملة تقوم على تقاليد معروفة هي: الدعاية الانتخابية، واستطلاعات الرأي، وطبيعة التنافس المشروع على صوت الناخب، فإن المال السياسي يبقى هو الحاسم للنتائج النهائية للانتخابات.

في العراق هيمنت الأحزاب الدينية على المشهد السياسي خلال السنوات العشر الماضية ليس لاستعدادات نفسية واجتماعية وتاريخية لدى العراقيين لقبول هذا النمط من الأحزاب، والتي لم يكن لديها حضور في تاريخ الحركة الوطنية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية، وإنما لما صاغه المشروع الأميركي من تفصيل طائفي لثوب المعارضة العراقية التي انتعشت وهللت لذلك قبيل 2003 وفيما بعد داخل مجلس الحكم، تلبية لرغبات قديمة لقوى اليمين المتطرف الأميركي التي نشطت جاهزيتها وأدارت الملف العراقي في اعتمادها على بناء نظام سياسي طائفي، يستبعد من هيئات الحكم وإدارته في العراق القوى الليبرالية والديمقراطية التي كانت لديها القدرات والاستعدادات الفكرية والسياسية لإدارة الحكم الديمقراطي الجديد على أنقاض الحكم الدكتاتوري الفردي.

لقد أدى الفراغ السياسي بغياب حزب واحد كان مهيمنا على الحياة السياسية العراقية حتى أطلق عليه بالحزب المليوني، والفوضى السياسية والإعلامية التي أحدثها الاحتلال في العراق بعد 2003 تطبيقا لفكرته المسّوقة بعد 11 سبتمبر 2001 بالفوضى الخلاقة، والذي أحدث هبّة وانعتاقا داخل الأوساط الشعبية البسيطة للانجذاب إلى الموروث المذهبي الذي استثمر بقوة من قبل المرجعيات الشيعية في العراق، والأحزاب المذهبية التي استخدمت

[6] ماجد احمد السامرائي – احرار العراق

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

عناوين تلك المرجعيات المؤثرة عند قطاع شعبي واسع بمثابة بطاقة مرور لتلك الأحزاب والجماعات عبر انتخابات قاطعها العرب السنّة تطبيقا لفكرة سطحية سهلت المهمة على الأحزاب الدينية وقدمت الحكم هدية لها، إلى جانب الحضور الإيراني المكثف الحالم بقيام حكم يثأر من حكم صدام، وينهي هياكل الدولة ومؤسساتها.

ولم تختلف قواعد ذات اللعبة الطائفية في الدورة الانتخابية الثانية بدعم من قيادة الاحتلال رغم حصول متغيرات مهمة في الحضور الملفت للكتلة العابرة للطائفية (القائمة العراقية) والتي لو أحسنت قيادتها إدارة المناورة والتكتيك السياسي حين فازت بفارق صوت واحد على دولة القانون، لتعدلت اتجاهات العملية السياسية نحو الاستقرار وبناء الوطن.

وفي الوقت ذاته تعززت مكانة الطائفية السياسية الشيعية وبولاء لزعامات من حزب "الدعوة" الذي يجد نفسه الأقدر على القيادة التاريخية مما يصفه ضمنا بأنها زعامات ذات مقامات للاحترام والوجاهة بين أبناء الطائفة أكثر مما هي ذات فعاليات تنظيمية سياسية.

أما على الضفة العربية السنية، فقد تمت مصادرتها من قبل أسماء وعناوين هي أقرب إلى المنافع الشخصية منها إلى العمل السياسي الوطني، والتي أصبحت مشتركا لجميع القوى النافذة منذ عام 2010 وإلى حد اليوم.

ورغم مرارة تجربة الحكم وما يعيشه البلد من فوضى وقتل من قبل التنظيمات الإرهابية، والميليشيات الطائفية ومن ابتعاد عن حقوق المواطنين، وسيادة الفساد والرشوة في جميع المفاصل الحكومية، فإن استحكامات الهيمنة السياسية المقرونة بالقوة لم تفرز قوى سياسية جديدة قادرة على إحداث تحولات من الطائفية إلى المواطنة المدنية.

وقد يكون من بين الأسباب المهمة التي تعرقل قيام أحزاب أو حركات سياسية وطنية عراقية تلتزم بالمعايير الانتخابية السليمة، هو عدم تشريع قانون للأحزاب العراقية يحدد بالدرجة الأولى الإعلان عن مصادر تمويلاتها الداخلية والخارجية.

إن احتدام المعارك السياسية والإعلامية في حملات الدعاية الراهنة يدل على معاودة حضور بعض عناوين المرجعيات الشيعية في اللافتات رغم تأكيدات ممثليها بعدم ترجيح قائمة على أخرى، ولكن تأكد لكثير من المتابعين من خلال الصور الموثقة في الشوارع العراقية رفع لافتات باسم مرجع إيراني كبير مقيم في قم يدعو "الناخبين العراقيين إلى تحريم انتخاب العلمانيين والذهاب إلى انتخاب الإسلاميين" وغيرها من الأمثلة الكثيرة.

ويلاحظ أن الدعاية الانتخابية لا تتم على أساس المشاريع السياسية، وإنما على أساس الولاءات الطائفية المقرونة بالعشائرية الضيقة. فعناوين غالبية القوائم تدل على سذاجة سياسية لا تحترم عقل المواطن العراقي، وتضعه في خانة البلدان المتخلفة، رغم وجود أسماء وطنية اشتغلت على المستوى الفردي خصوصا البرلمانيات اللائي نشطن في ميادين المرأة والطفولة والحقوق المدنية ويسعين مجددا إلى تحقيق مكاسب نافعة في هذا القطاع الحيوي المهم في حياة المجتمع، ويتوقع لهن النجاح رغم شح الإمكانيات في توفير وسائل الدعاية والإعلان مقابل الكواسج والحيتان التي وزعت الملايين على بعض القنوات الفضائية النافذة في العراق.

إلى جانب التحشيد الكامل لبعض القنوات العراقية في ساحة الاحتراب والتسقيط الانتخابي تلبية لأجندات فئوية واضحة ومكشوفة إلى درجة خروج بعض القنوات عن مهماتها ووظائفها

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

المهنية في الكشف والمتابعة والتحليل الموضوعي ونقل الحقائق، إلى ميدان القتال والمبارزة الحزبية والسياسية نيابة عن هذا الحزب أو ذاك.

لاشك أن الأحزاب الحاكمة أو المدعومة من قبل الحكومة لها ثقلها في وسائل الدعاية الانتخابية، مع أن زعيم القائمة الرئيسية الحاكمة رئيس الوزراء لا يحتاج إلى دعاية مباشرة، بل الوجوه الأخرى من قائمته تستند إليه في حملتها.

وهذا القانون الانتخابي الجديد قد وفرّ فرصا للقوائم الصغيرة لكي تتوزع عليها الأصوات في ظل الإحباط من القوائم الكبيرة، ولكن النتيجة ستكون لعبة "إعادة الانتشار" لصالح القوائم المهيمنة الكبيرة.

ولكي يكون الحديث موضوعيا وغير عاطفي رغم مرارته، فإن نهايات اللعبة الانتخابية لن تكون بأياد محلية صرفة، فما زال النفوذ الإقليمي والدولي مشتغلا بالعراق (إيران وأميركا) في المرتبة الأولى وهما اللتان ستقرران الحاكم المقبل في العراق.

المالكي أم غيره من الكتلة الشيعية التي رسخ الأميركان تقليد حكمهم للعراق، ووفق تعديل شكلي يتحدث عن "الأغلبية السياسية" وليست "الطائفية"، بعد أن وجدت تلك الأحزاب نفسها هي القائدة والسائدة.

ففي غياب إياد علاوي من القيادة المتوقعة لا يتوقع حضور زعيم شيعي قوي منافس للمالكي قادر على انتزاع السلطة منه.

فوز المالكي سيمّر عبر ولاء الساحة الشيعية، مع إضافات مرتّبة وجاهزة من الكتلة السنية.

إن طهران وواشنطن لا تسحبان دعمهما للمالكي في الولاية الثالثة، إلا إذا ظهر في الساحة منافس قادر على إزاحته وهذا لم يحصل، فجميع الأسماء المتداولة لم يستطع بعضها الحصول على مقعد أو مقعدين في الانتخابات السابقة، فهل تستطيع خطف السلطة من المالكي؟ كما أن الأحاديث المستهلكة عن تكتلات مقبلة لإسقاط المالكي بين الأكراد وبعض الكتل السنية واحتمالات كتل شيعية هي سيناريوهات مفترضة قد يضعها في مهب الريح قرار طهران الملزم لجميع الكتل الشيعية، والأميركان سيصادقون على ذات السيناريو، وهم كذلك لا يتوقعون منافسة جدّية للمالكي.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

نعم.. بايدن كان على خطأ[7]

حكومة كردستان متنعمة بثروة النفط وهي لا تمتلك اي مرفئ لتصدير هذه الثروات، وبالتالي ستكون تحت رحمة الدول المجاورة

محتويات العدد

استقلال غرب العراق، ولنسميه اقليم "سنستان"، سيجعله الاكثر فقرا، وسيكون "أردنا" فقيرا آخر، لكن من دون سواحل، يعتمد على الهبات المالية من دول المنطقة، فحسب.
كتب دوغلاس اوفانت *A. Ollivant* تقسيم العراق أمر غير مرجّح، مثلما غير مرغوب فيه، واولئك الذين يقترحون ذلك، يستقون افكارهم من معلومات تاريخية خاطئة، لتبرير انعدام الاسباب التي تبقي العراق موحدا، فيضخمون "مظالم" الأقليات وما يولده ذلك من عدم الاستقرار، مثلما لا يريدون الاعتراف في امكانية قيام ديمقراطية حقيقية في العراق.
ان النظر التشاؤمية الى المستقبل الذي يبديه هؤلاء الذين يؤمنون بإمكانية تقسيم العراق يركّزون على تاريخ نشوء حدود الشرق الأوسط وفق اتفاقية سايكس بيكو العام 1916، والتي هي نتاج اتفاقيات، قسّمت ارث الإمبراطورية العثمانية بين كل من بريطانيا العظمى، وفرنسا، وروسيا.
لقد رسمت هذه الاتفاقية، الحدود الاقليمية لدول لبنان، والأردن، وسوريا، والعراق و دول أخرى وفق ما يخدم مصالح القوى العظمى، من دون الاخذ بنظر الاعتبار الديناميكيات المحلية على ارض الواقع، ما هيّأ المسرح لصراعات طائفية وعرقية نرى ملامحها في المنطقة في الوقت الحاضر على رغم ان هذه الاتفاقية تضمّنت الكثير من التفاصيل الضرورية ومن بينها امكانية التواصل الجغرافي للدول الى السواحل والمرافئ.
لقد اهتم الفرنسيون والبريطانيون كثيراً بمدن مثل البصرة، وحيفا وبيروت وبدرجة اقل بالصحراء الموجودة بين الفلوجة ودمشق، مثلما نظموا عبر الاتفاقية، الجمارك والوحدات الادارية.
وفي تفاصيل اكثر عن هذا الموضوع، يرى الكاتب المختص في الشؤون العراقية ريدر فيسر ان القصص والافتراضات التي ترجح تقسيم العراق تتجاهل العامل السياسي الذي يبقي العراق

[7] دوغلاس اوفانت ـ المسلة

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

واحدا، وهي الشعور الجمعي لدى العراقيين من ان الاجزاء المتفرقة تكون فريسة سهلة وضعيفة للدول المحيطة بها.
وكثيرا ما تم تناول مستقبل اقليم كردستان، باعتباره المرشح الساخن للانفصال في الدول ذات الاقليات كردية، والتي لن تكون سعيدة بقيام دولة كردية مستقلة.
ففي الوقت الذي يمكن لحكومة اقليم كردستان ان تجد نفسها متنعمة بثروة النفط والغاز الطبيعي، لكنها لا تمتلك اي مرفئ لتصدير هذه الثروات الى السوق العالمية، ما يجعلها على الدوام تحت رحمة الدول المجاورة (هذه الوضع ينطبق ايضا، على افغانستان).
وعلى رغم امتلاك الاقليم، للهيدروكاربونات التي تعطيه القوة، لكن حجمه الصغير وجغرافيته الهشة يجعله ضعيفا، ليس امامه سوى خيارين اساسيين، فإما البقاء جزءا من العراق، يتمتع بنفوذ محدود في بغداد، او اعلان الاستقلال، لكنه سيجد نفسه، في هذه الحالة، دولة تابعة لتركيا من دون اي نفوذ يمكن ان تمارسه في انقرة.
و ليس أمراً جديداً، ان الاكراد العراقيين يتمنّون في قرارة انفسهم الانفصال، واعلان الاستقلال، ولكن عندما يراجعون عقولهم يرون ان هذا غير ممكن.
وينطبق ذات الأمر على "سنّة العراق" الذين يعانون من نفس المعضلة، ولكن من دون امتلاك لمصادر الطاقة والهيدروكربونات، ما يجعل من استقلال غرب العراق، ولنسميه اقليم "سنستان"، الاكثر فقرا، وسيكون "أردنا" فقيرا آخر، لكن من دون سواحل، يعتمد على الهبات المالية من دول المنطقة، فحسب.
بل ان الاكيد، ان المحافظات الغربية هي من اكثر المستفيدين من العراق الموحد، لتمتعها بحصة من ثروات النفط والغاز في الشمال والجنوب.
وبالمقابل، فان المتوقع ان قيام دولة في الجنوب، سيعجّل من تقسيم العراق، لكن دولة الجنوب هذه، ستكون غنية، يكون معدل دخل الفرد فيها، مرتفعا جدا.
ان القول بان العراقيين "دمية" في يد ايران، غير صحيح، ولو صحّ هذا الكلام لما استطاع العراق زيادة طاقته الانتاجية من النفط ما تسبب في خسارة كبيرة للاقتصاد الايراني.
وبالمقابل، فان أكراد العراق يتمتعون بامتيازات كبيرة في ظل النظام السياسي الحالي، بعدما كانت معاناتهم في ظل النظام السابق كبيرة جدا، وبالتالي فان التذرع بالمظالم، لم يعد دافعا لتسريع الاستقلال عن الحكومة المركزية.
لقد كتبت في وقتت سابق، ان تنظيم "القاعدة" و "الدولة الاسلامية في العراق والشام" يتلقون الدعم من عناصر في المجتمع "السني" العربي، ويحصلون على الملاذ الآمن منهم حيث ذهب ضحية العمليات الارهابية في العام الماضي أكثر من 8000 من المدنيين العراقيين غالبيتهم من "الشيعة".
ان القول بان "القسوة" التي تلحق بالعرب السنّة من قبل قوات الأمن الحكومية هو نتيجة كونهم اصبحوا ملاذاً آمنا للقاعدة. ويمكن لنا ان نتصور كيف سيكون رد فعل الحكومة الأمريكية لو ان تمردا داخليا، يحصل ويسفر عن مقتل الآلاف من مواطنيها.
ان سياسيي السنّة الكبار من العرب يتحملون ما يتعرض له السنة، لعلاقتهم بالكثير من جرائم العنف المتنوعة، لكنهم يسوّقون كل ذلك باعتباره اضطهاداً سياسياً، ما جعل هؤلاء القادة في الحقيقة، مذنبين بسبب ارتكابهم الكثير من الجرائم، كما ان الحكومة العراقية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

تعمدت التغافل عنهم وجعلهم يفرون الى الخارج لتجري محاكمتهم غيابياً، ليكون النفي عقوبة لهم بدلا من السجن.

ان هناك القليل من الامل، في ان يكف "العرب السنة" عن إيواء أعضاء تنظيم القاعدة والتنظيمات التابعة لها، وأن ترفض القيادات السنية، العنف.

ان القول بان هناك فوضى في بغداد، صحيح، لكن على صعيد المحافظات كانت هناك دورتين انتخابيتين ديمقراطيتين بالكامل، رشح فيها المسؤولون الموجودون في المناصب مرة اخرى، وحين خسروا المنصب والسلطة سلموها الى خلفائهم، ومثال ذلك في البصرة التي شهدت محافظين من ثلاثة احزاب مختلفة في السنوات الست الماضية.

ولا يزال هنالك امل في ان الانتخابات العراقية في نيسان/ ابريل المقبل، ستقدم حلولا و نتائج افضل مقارنة بالعام 2010، حيث من المتوقع ان تكن المنافسة على اشدها بين ائتلاف رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي و رئيس الوزراء السابق اياد علاوي، في حالة يُتوقّع لها ان تكون مشابهة لذلك التنافس في الانتخابات الامريكية العام 2000 بين جورج بوش و ال غور.

وختام القول، ان تقسيم العراق لا يخدم مصالح الولايات المتحدة الامريكية ودول المنطقة، وهو احتمال غير مرجّح في الوقت الحاضر على الاقل، لاسيما وان الشعور الوطني الحقيقي يتجاوز الشقاق بين الشيعة والسنة.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

اقرار الميزانية الان جريمة مركبة[8]

محتويات العدد

الميزانية هي مشروع وصورة رقمية للجانب الاقتصادي والفني لاي بلد، ومشروع موازنة العراق لسنة 2014/2013 التي هي ارقام لمشاريع جديدة واخرى قيد التنفيذ والتي تكون في خدمة العراق والعراقيين، ولكن واقع الحال هو العكس تماماً، هناك ارقام تتكلم عن فساد مالي واداري كبير جداً على مستوى القطر، هذه ارقام ثابتة من لجنة الخدمات التي اكدت ان نسبة انجاز خمسة محافظات لمشاريعها الخدمية هي صفر، وهذا الرقم يعني الكثير عندما يتم استلام ميزانية المشاريع ولكن لا يتم صرفها على فقراتها او مشاريعها، اذن اين ذهبت الاموال المخصصة لهذه المشاريع؟ وتستمر سلسلة الفساد والسرقات القانونية لتصعد النسبة الى انجاز 16% لقسم من المحافظات الاخرى، و36% للقسم الاخر، الى ان تصل النسبة الاكبر من انجاز الخدمات لمحافظة الانبار بانجاز 77%، هذه الارقام لا تشمل محافظات اقليم كوردستان لان الارقام هناك تختلف عن محافظات العراق الاخرى باتجاه تنفيذ بنسب قريبة من 100% ومحافظة دهوك كمثال لا الحصروهذه حقيقة للتاريخ

جريمة مركبة ان اقرت اليوم

بالنظر لعدم اقرارها الى يومنا هذا! وبقي للانتخابات البرلمانية 22 يوم فقط، لذا تصبح جريمة مركبة ان اقرت قبل الانتخابات! وذلك لسببين رئيسيين

السبب الاول: ان اقرت قبل الانتخابات اي خلال الايام القليلة القادمة هذا يعني انها اي الميزانية قد خضعت لابتزاز سياسي انتخابي، وبما ان الميزانية هي ملك للوطن والشعب وليست لعبة سياسية بيد قوة النفوذ والمال لفئة او مكون محدد، اذن ابقائها الى مابعد نتائج الانتخابات ضرورة تاريخية وسيتم اقرارها من قبل الحكومة الجديدة مع الزامها باقرار الميزانية السنوية المستقبلية في او قبل 15 كانون الثاني من كل عام! مع الزام تقديم البيانات الختامية لكي لا يتم الاستمرار في الفساد المالي والاقتصادي الذي وظف لابتزاز انتخابي/سياسي! وبالتالي استمرار التوظيف الطائفي لصالح القاتل والطائفي والمذهبي والحرامي

السبب الثاني: بما ان الميزانية المطروحة للاقرار غير متكاملة بسبب عدم وجود الحسابات الختامية ليس للسنة الماضية فقط بل للسنين السابقة الاخرى! لذا عند اقرارها بدون حسابات ختامية يعني المشاركة في الفساد وطمس حقيقة السرقات واضفاء نوع من شرعية التبديد لميزانية الشعب

[8] سمير اسطيفو شبلا - بوابة نركال

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

يضاف الى ذلك استعمال الميزانية ذريعة للتصعيد وزيادة الخلافات بين المركز واقليم كوردستان! هذا التصعيد يستفاد منه بالضرورة من يريد خلط الاوراق وخاصة عندما يحسب حساباته الانتخابية القادمة بانه سيخسرها وخاصة رفع اليد عنه من قبل تحالفه والمرجعية الدينية ايضاً لثبوت تورطه وكيانه في جميع الصفقات التي اصبحت مشبوهة على جميع الاصعدة والوزارات وعدد الوزراء المتهمين بالرشاوى والسرقات يفوق عدد اصابع اليد، لذا عندما نقر الميزانية هذه الايام يعني فتحنا باب لصعود الفساد الى السلطة مرة اخرى بتوفير مال السحت لهم لشراء الذمم، ويبقى المرشحين الشرفاء والكفاءات والاحرار واصحاب الايادي النظيفة دون تمويل ولو لدعايتهم الانتخابية في حدودها الادنى مقابل صرف الملايين مشبوهة المصدر في دعاية انتخابية البعض، او صرف 635 مليون دينار عراقي من قبل احدالمرشحين مقابل دعاية انتخابية للشرفاء الى مابعد الانتخابات! هل هذا حق؟ لا والله ان صرف الميزانية لا تزيد من وضع وحظوظ الكفوئين شيئاً، بل العكس عند اقرارها - اي الميزانية - ستساعد الى ابتزاز البعض واستيلاء الحرامية والقتلة والفاسدين على السلطة مرة اخرى

ماذا عن كوردستان؟

نحن على ثقة تامة ان قيادة كوردستان الحكيمة لا تقع بين جاكوج الحكومة وسندان النفط والميزانية، وما دام الامر وصل الى هذا الحد! الى هذا اليوم! لذا تكون حكومة الاقليم على محك اكمال مرحلة التوجه الديمقراطي والتجانس الفكري مهم جدا في هذه المرحلة وتشكيل حكومة اقليم كوردستان الجديدة خلال الايام القادمة تعتبر ضرورة تاريخية! لكسر شوكة من يريد ايقاف مسيرة كوردستان نحو الامام وعدم انتظار من يخطون خطوة الى الامام ويرجعون اربعة خطوات الى الوراء! نعتقد ان طرحنا هنا حول الميزانية يلقى تاييد من قبل كافة الاحرار انه عراقنا وليس عراقهم! عراقنا الذي هو عراق العيش المشترك - عراق التنوع والتعدد - عراق القوميات المختلفة وخصوصياتها - عراق الامن والامان - عراق الخير والحب والعطاء - يقابل عراقهم (الان عراق القتل والموت والانفجارات والسراق الحرامية - عراق الجريح وحوله الذئاب الكاسرة - عراق متفتت طائفياً ومذهبياً وجغرافياً

النتيجة

نتائج الانتخابات وجوب ان تكون لصالح قوى الحق والخير والجمال
حكومة كوردستان الجديدة مطلوبة بتعزيز التوجه الديمقراطي كنموذج في المنطقة
تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات في مدة لا تتجاوز 45 يوم من تاريخ نتائج الانتخابات
بما ان واقع الحال يشير الى الفساد الذي ينخر في جسم الحكومة بشكل عام كواقع معاش لذا على الحكومة الجديدة ان

1. تخصيص حصة من واردات النفط لكل فرد حال استلامها السلطة
2. الغاء كافة القوانين التي كانت مثار جدل طائفي وخاصة امتيازات النواب
3. كل نائب يفوز في الانتخابات يقدم تقرير بممتلكاته رسمياً
4. يقرر كل نائب ان يقدم نصف راتبه الى فقراء منطقته والذين انتخبوه
5. اقرار التعليم المجاني
6. انهاء موضوع المتنازع عليها خلال حوار وطني بناء

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

7. تشكيل لجنة حكماء من الكفاءات من غير الفائزين
8. تشكيل لجنة عليا للاشراف على المشاريع والعطاءات والمقاولين على كافة الوزارات
9. لا محاصصة في توزيع المناصب الوزارية
10. توفير السكن خلال 4 سنوات لكافة العراقيين
11. لجنة عليا للرقابة الادارية والحقوقية
12. عدم استحصال نسبة الوزارة او الدولة من اي مشروع
13. تعيين الخريجين على شكل وجبات خلال 4 سنوات القادمة بعد وضع خطتين / سنوية ورباعية في كافة المجالات
14. انهاء الحرب الداخلية وفرز الحنطة من الشعير
15. لا ميزانية حقيقية دون اجراء احصاء سكاني للعراق ككل وللمكونات الاخرى
16. لا قائد يحمل جنسيتين
17.

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء